العدد (4085) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (12) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ما يمكن أن تفعله الأحزاب الاشتراكية اليوم؟

□ ياسين طه حافظ

قد يرد السؤال الشائع: وهل بعد من أمل في الاشتراكية؟ ومبعث هذا السؤال هو ربط الاشتراكية بالشيوعية والنهاية المعروفة للاتحاد السوفييتي. ناسين أن الفكر الاشتراكي حلم قديم وفيه اجتهادات وإن كانت الماركسية بينها هي الأكثر واقعية وعلمية. لا أجيب عن سؤال معقد وكبير مثل هذا ولكن أجد أحزاباً تعمل في أوربا وآسيا وأفريقيا والأمريكيتين وفي العراق، مدار ملاحظاتنا، حملة الاشتراكية يعملون وإن في مسعى مرحلي.

لن نخوض في التأسيسات، لا في ذكر دوافعها ولا تبنيها والاهتمام بتنظيماتها ولا بانحرافاتها أو الإفادة منها سلباً أو إيجاباً. ما يهمنا هو إمكان فعلها في العصر وضمن التحولات السياسية والاقتصادية. الاشتراكيات الحديثة اعتمدت منطلقات الماركسية. اختلافاتها شكلية وتنظيمية وليست مجهولة دوافع بعضها السياسية. لعل ابرزها مواجهة الشيوعية، حقيقة الأمر مواجهة الاتحاد السوفييتي وتوسعه وتوسع أنصاره، بفكر مماثل، فهو يشكّل من بعد خطراً مرعباً على اسواق الغرب ومناطق نفوذه واستغلاله.

فلو كانت الماركسية بلا قوة عسكرية وسعة دولية لكانت واحدة من الأفكار وحزبها واحداً من الأحزاب العديدة والمتنوعة في العالم. هذا التهديد المركزي عبّأ القوى الفكرية والمسلحة والعديد من الحركات القومية والدينية والمحلية كقوى مضادة للتطلعات الجديدة.

نحن لا نحتاج الى تسويغ علمي، فالماركسية أساساً ليست تياراً فكرياً قدر ما هي نقد للنظام الاقتصادي الرأسمالي. وهي لا تقدم سلسلة طروحات وأفكاراً قدر ما تقدّم بديلاً للنظام الاجتماعي في العالم. إذاً هي تسعى لتهشيم ركائز البناء الرأسمالي لتعقب ذلك تحولات حاسمة في البنى جميعها الاقتصادية والفكرية والاجتماعية. ولابد هنا للآخرين من تلافي ما يهددهم!

لنعد الى حال الأحزاب الاشتراكية وقد انحسر الاتحاد السوفييتي، يقابل انحساره مغالاة وشراهة القوى المضادة له لإعادة ترتيبات المنطقة حتى توافق توسعاتها الاقتصادية واستثمار اسواق وخامات هذه المناطق وحتى الأيدي العاملة الرخيصة في بلدان العالم، حيث يتحكم عملاؤهم القدامى. التحولات المطلوبة هي نتيجة حتمية لخلاصهم من قوة الاتحاد السوفييتي المضادة وانفرادهم بالعالم وضرورات تجديد ركائز وتنظيمات مناطق نفوذهم أو مستعمراتهم..

بعيداً عن تهريجات البروبجنديين الغربيين عن فشل الشيوعية وسقوط تنظيماتها بسبب سقوط أفكارها أولاً. نحن نعلم وهم يعلمون أن الفلسفة لا تسقط وإن وراء ذلك تخلخل البناء الاقتصادي السوفييتي، بسبب عدم اكتماله، وفي مرحلة تكامل البناء وكلف المشاريع التنموية والتسليح وسواها من شؤون الحرب. السبب الثاني سياسي وجد فرصة في إنهاكه اقتصادياً ليعجّل بتدميره قبل أن يكتمل. ونعرف أيضاً مدى تعبئة المال والأفكار القومية والدينية والرجعية والقوى المحافظة بأنماطها ثم قصقصة الأجنحة الموالية للاتحاد السوفييتي في العالم واحداً بعد آخر.

ما كان في الاتحاد السوفييتي ليس الشيوعية. كان لا يزال في مرحلة رأسمالية الدولة.. أقول هذا عرضاً وأنا اتحدث عن عموم الاشتراكيات الحديثة لأنها جميعاً تقع ضمن إطار الماركسية. وماركسية أو اشتراكية الاتحاد السوفييتي واحدة متقدمة منها وإلا فهي اشتراكية لا تزال برجوازية في بعض جوانبها.

هذا موضوع له من يتحدث فيه افضل وأدقّ مني. فأنا بصدد كيف يمكن أن نهيئ جواً لتنامي الفكر الاشتراكي ويستطيع فيه، هو وجماهيره العمل.

أظننا أولاً بحاجة الى تعديل السلوك الثوري. وانه وقت يتطلب احترام النزوعات الاشتراكية الأخرى وعدم الاستهانة بأيّ منها أو ادانتها. التحريفات متوقعة والتأسيسات "الماورائية" المبطّنة معروفة. لكن ليس من مصلحة أي اشتراكية جادة أن تنحّي واحدة من الاشتراكيات وتخسر جماهيرها. ولا أن تتعالى على الحركات الاصلاحية المزامنة لها. التقاء الأفكار الاشتراكية والأفكار الإصلاحية، يعني التقاء جماهير تريد التغيير وهنا الهدف المركزي والمشترك. معنى هذا أن ليس الاشتراكية الماركسية هي الوحيدة، حتى إن كانت الأكثر علمية، وليس الماركسيون هم الاشتراكيون الوحيدون في العالم وإن كانوا المؤتمنين اكثر على الهدف .

ماذا ينفعنا هذا القول؟ هذا يفيدنا في توسيع المدى الاشتراكي ومدى فعله الجماهيري وتأكيد اتجاهه الفكري. ويشير أيضاً الى أن ليست الماركسية هي الراديكالية الوحيدة ولكن هناك راديكاليات متعددة وكلٍ باتجاه . والراديكالية ليست صواباً في أي وقت. هنا انفتح الأفق و ابعدنا التزمت الذي أوجد استياءات تم العمل عليها فأصبحت عداوات ثم قوى مسلحة مضادة . هذه في رأيي خطوات أولى مطلوبة في التثقيف والعمل الجماهيري لدفع الكثير من الشرور ولإبقاء الطريق سالكا.

الحماسات الثورية وتوهج افراح الخلاص من النظام العنصري الامبراطوري، الاقطاعي والشوفينيات وسوء أوضاع الجماهير، جعل هذه الجماهير، دفاعاً عن المبادئ الجديدة، تستنكر حتى الإشارة الى الأخطاء في الفكر والتطبيق مما جعل الاخطاء تزداد خطورة. إننا لا نستطيع مهما اشتد إيماننا بأن ننكر وجود مثالب وعيوب وهيمنات وبرجوازيات تتنكر بالصفة الاشتراكية. ولا نستطيع أيضاً أن ننكر اخطاء وعيوباً في السلوك الثوري الجماهيري لدى الأحزاب الماركسية، كما في الأحزاب الاشتراكية عموماً. الأوضاع تغيرت تغيراً كاملاً. الثقافة اليوم اوسع وأكثر تنوعاً ومصادر التثقيف تعددت وتزايد وتنوع عدد المنظّرين الاشتراكيين. ليس من مصلحة أي حزب ثوري غض النظر عن ذلك. الثوري المثقف من يمتلك اليوم ثورية مثقفة. فإذا شاعت هذه الثورية المثقفة الحديثة التي اغتذت بمستجدات الفكر المعاصر والسلوك المدني المتقدم مع اتساع حركات حقوق الانسان فهذا يرجّح سلامة الأفق وسلامة المسيرة.

ما يهمنا في هذا الشأن هو لمّ شمل المثقفين الإصلاحيين المؤمنين بالتقدم الى المؤمنين بالاشتراكية. ابعاد المثقفين الإصلاحيين عن زملائهم المؤمنين بالاشتراكية يعني ضمن ما يعنيه دفعهم الى جبهة الضد. وهذه مسألة تؤخذ في الحسبان ضمن ضرورات العمل الجماهيري. خلاف ذلك تسهم في اتساع جبهة التقدم والتي يعمل ضمنها المؤمنون بالاشتراكية. خصومة المثقفين خطأ فادح وفتح جبهة عداء صعبة يمكن تحاشيها.

والمسألة الأهم في هذا أن التوسع في علاقات التفاهم مع المثقفين والإصلاحيين الوطنيين يعني ضمن ما يعنيه، توسع مناصري حرية الفكر. وتبنّي حرية الفكر مركزية أولى في توحيد الهدف الاجتماعي المستقبلي. هذا يعني تزايد قوة اليسار والقريبة من اليسار والإصلاحيين وستتنامى بينهم وشائج تفاهم وقربى فكرية. وهذه بمجموعها قوة احتجاجية كما انها قوة ضد، وإذا اصرَّ اليمين المتطرف فسيتسع مدى خصومه.. هذا يعني تنامي قوى التقدم، وفي الأقل القوى الاحتجاجية وينوع مصادرها. لابد من الافادة من الراديكاليين الذين تراخى ايمانهم بمستقبل النضال. عملهم من اجل الحرية والتقدم المدني وسلام العالم مكسب يزيد من قوى الشعب المناضلة. القوى الدينية الواسعة التي تعمل على اصلاح المجتمع وطرد السياسيين غير الموثوق بهم أو المنتفعين، هذه قوى خيّرة محصنة بأخلاقية لا يُستغنى عنها. لسنا في زمن التفريط بأي قوة تدفع الى مرحلة افضل علماً بأنها قوى تمتلك أصلاً، فكراً إصلاحياً إذا نحيّنا الأجنحة الرجعية المشكوك بنقائها. لابد من أن تكون كل القوى الاحتجاجية و الاصلاحية والثورية، حرّة وتمارس سياساتها وبرامجها. هذا يغني الحركة الثورية والترحاب بها يعني الترحاب بقوى مساندة. هي أيضاً ستشعر بشعور مماثل بالنسبة للأحزاب الثورية الأخرى. لأنها لا تستطيع نكران التاريخ السياسي للقوى التي تزامنها. هذا أفق اكثر انفتاحاً وببعد التسابقات البشعة ونزعة إزاحة الخصوم.

المنافسة ليست شراً. الاستحواذ هو الشر. إزاحة الخصومات والشعور بالأفضلية خطوة اساسية لتوحيد الأهداف القريبة الأيسر للتحقيق. من دونها، لا وصول لأهداف مشتركة اكبر. يمكن إرجاء الاعتراض على النظريات، اعتراضنا يمكن أن يكون على المسارات السياسية الحافلة بالأخطاء أحياناً وعند جميع الفرقاء السياسيين في المجتمع. الالتقاء نظرياً وأن غير تام، كافل مهم من خطأ فادح في عمل الفرقاء. بأفق مثل هذا تتوحد عديد من التوجهات الاصلاحية المناضلة وتعمل والقوى الثورية المتفق معها في توسيع جبهة العمل بدلاً من تدمير قوى الشعب بالتوقف عند اخطاء قديمة في مسارها السياسي مثل ذلك الذي أوصلنا لهذا الحال. علي العقل السياسي في البلدان أن يكون يقظاً كل اليقظة كي لا يتكرر ذلك ويدمّر المستقبل!

حمق سياسي القفز على الظروف وتجاهل التعددات الحزبية ونظرياتها. البديل هو الترحاب بالقوى السياسية التي تخوض المعترك على اختلاف قناعاتنا بها. العمل يستلزم احترام العاملين معك. الاسهام في الانفعاليات كما الرضا بالنزوعات النفعوية أو الاستحواذية، لا تخدم مؤمنين بوصول هدف وتحقيق مشروع. مرحلة اصلاح سياسي واصلاح مجتمعي عبر مناهج ومصادر تفكير مختلفة. هذه حقائق واقع وعلى الجميع احترامها. القناعة العامّة بالهدف غير القناعات النهائية بسلامة كل الطروحات في الساحة. نحتاج لأن نكون ثوريين ولكن نحتاج لأن نكون عقلانيين ونتعلم احترام الأفكار والآراء التي لا نتفق معها. عدم الاتفاق يعني التوقف عن التعاون والعمل المشترك في المتاح من المشتركات وليس كل اختلاف ضد. واجب أيضاً احترام ممثلي الشعب في البرلمان مثلاً، لكي يكتمل النصاب ويتحقق التشريع. ولسنا غافلين بأن اكثر القرارات المطروحة قد اتخذت خارج البرلمان.. تثقيف الشارع يضعف من فعل الكواليس : هذا يؤكد على احترام الواقع بحصافة ثورية تصحّح خطوات العديد ممن يشاركون في المسيرة وترى اخطاء خطواتهم. لنحذرها أو لنصوّبها إن أمكن. احترامهم لازم مادامو في المسيرة الواحدة وقد تتكوّن اتفاقات جديدة غداً وقد تجدّ خلافات أخرى. هذا عمل وله إفرازاته. ويمكن للاشتراكيين مرحلياً النضال مع الإصلاحيين كأفضل الإصلاحيين علمية وثورية.

ترامب ولعبة خلط الأوراق

□ د. جاسم الصفار

بعودة تذكير سريعة الى الانتخابات الامريكية وخطب وتصريحات ترامب التي رافقتها، يتبيّن لنا بلا أدنى شك أن دونالد ترامب كان يعرض نفسه على أنه الصديق القريب لإسرائيل. فقد صرح حينها بأنه "هدية الله لإسرائيل" وانه افضل ما يمكن أن تأتي به الانتخابات الأمريكية لدولة إسرائيل. وكان واضحاً بخطابه الحامل لمشاعر الكراهية للمسلمين والأجانب ولجميع الأقليات الاثنية.

واليوم بعد أن وصل المرشح للرئاسة دونالد ترامب الى السلطة، لم يعد متوقعاً أن ينتهج الرئيس ترامب منهجاً آخر غير ذلك الذي أعلن عنه في حملته الانتخابية. نعم، هنالك تغيير في سياسة البيت الأبيض، ولكنه تغيير مأساوي بقدر ما يخص الأمر علاقة امريكا بدول الشرق الأوسط، فما عادت امريكا اليوم تتردد تحت أي ذريعة كانت عن اتخاذ أي قرار يدوس على كرامة وحقوق شعوب المنطقة التأريخية، ما دام في ذلك دعم لإسرائيل وتنفيذ لإرادتها ومصلحة لأمريكا. في هذا السياق يأتي القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقد لاحت أفق هذا القرار، المتحيز والظالم، منذ تعيين المحامي اليهودي دافيد فريدمان سفيراً جديداً للولايات المتحدة الامريكية لدى إسرائيل، بما يعرف عنه من حماس مبالغ فيه لتنفيذ قرار الكونغرس الأمريكي بنقل مكان السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس وبتأييده بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم اعتراضه على ضمّ الضفة الغربية الى دولة إسرائيل. ومع أن قرار نقل السفارة الأمريكية كان قد اتخذه الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٥ إلا أنه لم يتجرأ أي رئيس امريكي من كلينتون حتّى أوباما على التصديق عليه مستغلين فقرة في القرار تسمح بتأجيل البت فيه إن كان في ذلك تهديداً للمصالح الأمريكية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

علماً بأنّ جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، منذ الرئيس كلنتون وحتّى أوباما، كانوا هم وجميع خصومهم في الانتخابات يعلنون بوضوح عزمهم على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويعدون بالشروع بعد انتخابهم بنقل السفارة الأمريكية الى القدس من تل أبيب، إلا أنهم بعد فوزهم في الانتخابات كانوا يتراجعون عن وعودهم تلك ويلجأون الى التأجيل متحجّجين بالحرص على مصالح الولايات الأمريكية العليا. وهكذا اصبح التأجيل كل ستة أشهر تقليداً التزمت به كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وعود انتخابية للاستهلاك المحلي، لم يفكر أحد من قبل بأنها ستصبح واقعاً إلا بعد وصول الرئيس دونالد ترامب لسدّة الحكم في البيت الأبيض الأمريكي، وإذا كانت العقلانية والحصافة السياسية هي الغربال الذي يميّز الوعود الانتخابية عن الإجراءات الواقعية للرئاسة الأمريكية فإن هذه القاعدة لم تعد من اهتمامات رئيس تميّز بتهوّره واعتماده مبدأ الربح والخسارة في معاييرها الآنية الشعبوية. خاصة وأنّ شعبية الرئيس ترامب كانت قد تدهورت كثيراً بين انصار إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام ترامب بتأجيل البت في قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها لمدة ستة أشهر تبدأ من شهر يونيو/ حزيران. أي أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، جاء لحل مشاكل داخلية لها علاقة بتدني شعبية ترامب والحزب الجمهوري في أمريكا. خاصة وأن هنالك انتخابات في بعض المقاطعات الأمريكية يحتاج فيها الجمهوريون لدعم انصار إسرائيل من بين المواطنين اليهود والمسيحيين الانجيليين الذين يؤمنون بالوطن الموعود لليهود في فلسطين.

وتجدر الإشارة الى أنّ نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى الجزء الغربي من القدس لا يغيّر شيئاً في واقع القدس الشرقية ولا في مطالب العرب والفلسطينيين بالعودة الى حدود ١٩٦٧، ولكنها خطوة جادة، مع رمزيتها، من أجل تعزيز حالة اليأس والإحباط لدى الفلسطينيين والضغط عليهم من أجل أن يكونوا اكثر استعداداً للقبول بمشاريع حلول متواضعة للقضية الفلسطينية تضمن الهيمنة والأمن والاستقرار لإسرائيل.

فقد حان وقت التطبيع الشامل مع إسرائيل والتحالف معها للتصدي، لما يسمّى، بمشاريع التوسع الإيرانية. وهذا يحتاج الى خلط للأوراق يقلب الوقائع المتشكّلة على الأرض رأساً على عقب. فقدرة أمريكا على التأثير في أوضاع المنطقة في انحسار يقابلها زيادة تأثير روسيا وقوة عضد محور المقاومة بعد الانتصارات التي تحققت في العراق وسوريا، والتي انعكست بصورة خطيرة، بالنسبة لإسرائيل وأمريكا، على اعادة ترتيب البيت الفلسطيني والسعي الجاد لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس واقتراب بعض قوى المقاومة الفلسطينية من محور المقاومة.

لذا، ومن أجل استباق تطور وترسخ تغيرات قد تتجاوز آثار فصول "الربيع العربي" المأساوية والاسراع بجني ثمار هذا "الربيع" من قبل أمريكا وحلفائها في المنطقة، تطلب الأمر قراراً امريكياً من وزن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها.

انتخابات البرلمان العراقي.. تكون أو لا تكون

قبل ستة أشهر من موعدها، دخلت الانتخابات البرلمانية والمحلية في العراق مرحلة العدّ العكسي، بل إنه انطلق عملياً منذ عدة أشهر عبر حشد من المناكفات والمماآت السياسية، فضلاً عن تحرّكات حزبية تكتيكية ظاهرها تشكيل ائتلافات انتخابية يحرص الساعون إليها على تأكيد وصفها بـ"الوطنية العابرة للدين والمذهب والقومية".

□ عدنان حسين

برغم هذا تتصاعد الآن في بغداد وسواها وتيرة السؤال: هل تُعقد الانتخابات في الموعد أم تؤجّل ستة أشهر على الأقل؟

دستورياً من اللازم تنظيم الانتخابات في الموعد، فولاية مجلس النواب تنتهي بانقضاء مدة الأربع سنوات المُحدّدة للدورة البرلمانية، ولا يوجد في الدستور ما يمنح أي سلطة في البلاد حقّ تمديد ولاية المجلس ولو ليوم واحد، وهذا ما يمثّل مأزقاً حقيقياً هذه المرة بسبب الأوضاع غير الطبيعية التي لم تزل تسود معظم المناطق التي احتلّها تنظيم داعش في يونيو (حزيران) ٢٠١٤ والموزّعة على خمس محافظات ذات أغلبية سكانية سنية.

الانتخابات هذه ستُعقد معها انتخابات مجالس المحافظات المؤجّلة بسبب عدم القدرة على إجرائها في وقت كانت الحرب ضد «داعش» تتواصل في ثلاث محافظات هي نينوى والأنبار وصلاح الدين، وعدم عودة الغالبية العظمى من النازحين إلى مدنهم وبلداتهم. وبحسب إحصاءات وزارة الهجرة والمهجّرين، هناك أكثر من ثلاثة ملايين نازح لم يعودوا بعد إلى مناطقهم ومدنهم، من أصل خمسة ملايين و٣٠٠ ألف نزحوا من خمس محافظات منذ بدء اجتياح «داعش». وبرغم تحرير المناطق التي اجتاحها «داعش»، لم تبدأ بعدُ عمليات إعادة الإعمار للمدن والبلدات التي تعرّضت لتدمير كبير، وهذا هو أهمّ ما يحول دون عودة السكان النازحين إلى ديارهم، وما سيعوق مشاركتهم في الانتخابات التشريعية والمحلية المرتقبة.

القوى السنية الرئيسية تدعو إلى تأجيل موعد الانتخابات، ويهدّد البعض منها بمقاطعتها إذا ما جرت قبل عودة النازحين واستقرارهم في مدنهم بعد تعميرها واستئنافهم حياتهم الطبيعية، وهي تقول إن رئيس الحكومة حيدر العبادي تعهد بتحقيق هذا قبل إعلانه موعد الانتخابات، ولا يبدو في الأفق ما يشير إلى إنجاز تعمير المدن وعودة النازحين بحلول موعد الانتخابات، بل إن هذه القوى السنية تتجاوز ذلك في شروطها إلى المطالبة بالتخفيف من المظاهر العسكرية في المدن المحرّرة وتسليم الملف الأمني فيها إلى أبنائها. ويرى البعض أن القوى السنية لن تتمسّك جميعها بهذه الشروط خشية من إجراء الانتخابات برغم كل شيء، فالمقاطعة ستعني عدم وجود ممثلين لها في مجلس النواب المقبل. وأكثر مَنْ يسعى إلى تأجيل موعد الانتخابات الزعامات السياسية السنية التي تصدّرت المشهد في الدورتين البرلمانيتين الأخيرتين، فهي تخشى عقاب جمهورها لها عن كل ما حلّ بها في السنوات الأخيرة، بعدم انتخابها هذه المرة.

عدا عن قضية النازحين التي ربما تحتاج إلى سنوات لحلّها تماماً، ثمة خلافات بشأن قانون الانتخابات. الحركة الاحتجاجية الإصلاحية المتواصلة منذ صيف ٢٠١٥ تُلحّ بالدعوة إلى تشريع قانون جديد أو تعديل القانون الحالي بما يضمن النزاهة في الانتخابات المقبلة.

بمرافقة ذلك ثمة مطالب متناقضة بزيادة عدد أعضاء مجلس النواب المقبل أو تخفيضه. المطالبون بالزيادة يدعون إلى جعل العدد ٣٩٠ كون الدستور يُلزم بانتخاب نائب واحد لكل مائة ألف نسمة، وتقديرات وزارة التخطيط تشير الآن إلى أن عدد سكان العراق قد ارتفع إلى ٣٩ مليون نسمة (لم يجرِ تعداد سكاني منذ ١٩٩٧، فبعض القوى السياسية، وخصوصاً الشيعية، تعارض تنظيم التعداد السكاني من دون تقديم حجّة واضحة لذلك، ويتردّد في الأوساط السياسية أن الأحزاب السياسية الشيعية تخشى أن يُظهر الإحصاء السكاني أن نسبة السكان الشيعة في الواقع أقل من نسبتهم المُفترضة المعمول بها الآن والبالغة نحو ٦٣ في المائة). في المقابل هناك مطالبات بتخفيض عدد مقاعد البرلمان إلى ما دون ٣٠٠ مقعد في إطار سياسة الدولة التقشفية أو للحدّ من الترهّل في عضوية مجلس النواب، فالثابت الآن أن عدد أعضاء المجلس الفعّالين في مختلف الدورات لم يكن يتجاوز ٢٥٠ عضواً.

القوى السنية الرئيسية تدعو إلى تأجيل موعد الانتخابات، ويهدّد البعض منها بمقاطعتها إذا ما جرت قبل عودة النازحين واستقرارهم في مدنهم بعد تعميرها واستئنافهم حياتهم الطبيعية.

هناك أيضاً خلاف لا يمكن الاستهانة به بشأن الانتخابات المحلية في محافظة كركوك التي بقيت في وضع خاص ومن دون انتخابات منذ ٢٠٠٥. ويتركّز الخلاف على ما إذا كان مجلس المحافظة أم البرلمان الاتحادي هو الجهة التي تُحدد مصير المحافظة بوصفها ضمن المناطق المتنازع عليها. وأوضاع كركوك، كما سائر المناطق المتنازع عليها، تعقّدت أكثر بعد خضوعها لسيطرة قوات الحكومة الاتحادية في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

هذه كلها، فضلاً عن الأزمة شبه المستعصية القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على خلفية استفتاء تقرير المصير، عوامل تدفع في اتجاه تأجيل الانتخابات. ومن الواضح أن هذا الخيار تتردّد الآن أصداؤه بقوة داخل المنطقة الخضراء في بغداد، فقد أخذ بعض المقربين من العبادي يتحدث صراحة عن خيار التأجيل. أحدهم هو النائب عن ائتلاف «دولة القانون» جاسم محمد جعفر الذي قال الأسبوع الماضي في تصريح صحفي إن «الحكومة جادة في إقامة الانتخابات في موعدها المحدد»، لكن «توجد سبع محافظات من الصعوبة إجراء الانتخابات فيها منها ٣ محافظات لاتحاد القوى وهي نينوى وصلاح الدين والأنبار ومناطق أخرى، فضلاً عن المحافظات الكردية الثلاث، بالإضافة إلى كركوك»، وأضاف أنه "في حال عدم مشاركة المحافظات السبع فتوجد أرضية لتأجيل الانتخابات إلى أواخر العام المقبل، ولكن لا بد أن يكون للمحكمة الاتحادية قرار في هذا التأجيل".

قياساً على تجارب سابقة، قرار المحكمة الاتحادية بالتأجيل ليس مستحيلاً، وثمة مَنْ يرى إمكانية للتمديد لحكومة العبادي لتعمل من دون برلمان، فليس في الدستور ما يمنع اللجوء إلى هذا الخيار، لكن يوجد في «التحالف الوطني» الشيعي وائتلاف «دولة القانون» مَنْ يعارضه بقوة خوفاً من أن يعزّز فرص العبادي في ولاية ثانية غير مرغوب فيها من هؤلاء المعارضين.

خلاصة القول إن كرة تأجيل الانتخابات موجودة الآن في ملعب العبادي على وجه الخصوص.

■ عن: *"الشرق الأوسط"*